A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/16/13/EX
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 28 نوفمبر 2023

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السادسة عشرة
جنيف، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024

الجوانب التقنية والقانونية والقضائية المرتبطة بإعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر عن طريق البث عبر الإنترنت – ملخص عملي

*دراسة من إعداد الدكتورة كانشانا كارياواسام، أستاذة مساعدة، كلية غريفيث للأعمال، جامعة غريفيث، أستراليا**

ملخص

تتناول هذه الدراسة الجوانب التقنية والقانونية وجوانب المعالجة القضائية المرتبطة بإعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر عن طريق البث عبر الإنترنت. وهي تنظر أولاً في طبيعة إعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر وتحلّل التحديات التي تطرحها تلك الطبيعة بالنسبة إلى هيئات البث وجهات تنظيم الفعاليات وقطاع الترفيه. وتنظر ثانياً فيما إذا كانت توجد حماية بموجب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة للمحتوى محل البث المباشر و/أو لبرنامج البث تكون منفصلة عن المادة موضوع البث عن طريق شرح أشكال الحماية المكفولة بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة في إطار الأنظمة الوطنية. وتنظر ثالثاً في التراخيص المختلفة اللازمة لتكون هيئة البث ممتثلة لقوانين حق المؤلف وتحصل على الحقوق اللازمة من مالكي المحتوى. وتنظر رابعاً في الأساليب المتنوعة التي تستخدمها جهات البث عبر الإنترنت غير المصرح لها عند إعادة بث برامج البث المباشر. وتبيِّن كيف تسجِّل تلك الأساليب غير القانونية مواد برامج البث المباشر وتعيد بثها دون إذن. وتستعرض التدابير التشريعية والتنظيمية المطبَّقة عالمياً في مجال مكافحة البث غير القانوني عبر الإنترنت، بما في ذلك سبل الانتصاف القائمة، وتقيّم فعالية هذه الاستراتيجيات في ردع التعدي على حق المؤلف. وأخيراً، تبيِّن الدراسة القيود المحتملة لسبل الانتصاف القائمة، بما في ذلك الصعوبات القانونية والتقنية والتشغيلية التي لم تُحَل بعد. وتشدد على الأهمية الملحة لتنفيذ تدابير إنفاذ فعالة ووضع مجموعة من القواعد المتفق عليها على نطاق واسع من أجل مكافحة إعادة البث غير القانوني للأحداث الحية عن طريق البث عبر الإنترنت.

أولاً. المقدمة

1. لقد غيرت تقنيات البث المباشر المشهد الرقمي، إذ أتاحت لمنشئي المحتوى والجماهير قنوات استثنائية للتواصل في الوقت الفعلي. ويوفر البث المباشر للمستهلكين مجموعة واسعة من المحتويات تمتد من نشرات الأخبار إلى الأحداث الرياضية، ومن الأفلام إلى الحفلات الموسيقية والمهرجانات، ومن عروض الألعاب وفعاليات الرياضة الإلكترونية إلى برامج البث الإذاعية. وعلى الرغم من

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفة، ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو. وتعرب المؤلفة عن شكرها للسيد سوبوراج رويال راج والسيد راجبهانداري بيكالبا على مساعدتهما في الأعمال البحثية.

هذه الفوائد، فقد تفاقمت ظاهرة إعادة البث غير القانوني للأحداث الحية على مدى السنوات القليلة الماضية. وأصبحت سهولة الوصول إلى منصات البث المباشر غير القانونية، وزيادة نسب المشاهدين فيها، وتوفرها على نطاق واسع، والتقدم التكنولوجي، وزيادة استخدام الأجهزة المحمولة محفزات قوية للانتشار العالمي للبث المباشر غير القانوني. ولا يؤدي ذلك إلى تكبد هيئات البث المباشر المشروعة خسائر كبيرة فحسب، وإنما يؤدي أيضاً إلى تقويض استدامة البث المباشر على الأمد الطويل.

ثانياً. البث غير القانوني والتحديات التي تواجه هيئات البث

2. يتطلب بث الأحداث الحية استثمارات مالية كبيرة لأن التقنيات المعنية تنطوي على أوجه متعددة ومتطلبات كبيرة من حيث الموارد. فتشمل النفقات توفير معدات سمعية بصرية عالية الجودة، وبنية تحتية قوية للخادم، وسعة كافية من النطاق الترددي لتحمل عدد كبير من المشاهدين. وعندما تقدِّم منصات البث غير المصرح لها المحتوى نفسه مجاناً، يهجر جزء كبير من الجمهور القنوات المشروعة، مما يؤدي إلى انخفاض نسب المشاهدة والإيرادات. ويقوض ذلك الاستدامة الاقتصادية لقطاع البث. وإلى جانب الآثار المالية، فإن البث غير المصرح به يقلل من قيمة حقوق البث وسلامة المصنفات الإبداعية، إذ يخل بالحقوق الاستئثارية للمبدعين في توزيع أعمالهم والاستفادة منها. ومن ثم، فإن حماية حقوق هيئات البث ومنشئي المحتوى أمر بالغ الأهمية حتى تدرّ مصنفاتهم الإبداعية دخلاً فيتمكنوا من الحصول على مكافأة عادلة لجهودهم واستثماراتهم.

ثالثاً. حماية برامج البث

3. تختلف سبل حماية حقوق هيئات البث باختلاف البلدان. فالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، لا تكفل حماية صريحة لحق المؤلف الخاص بهيئات البث. ومع ذلك، غالباً ما تنتفع هيئات البث بحماية شاملة حيث تكون برامجها محمية بموجب قانون حق المؤلف. وتحمي بعض البلدان، مثل أستراليا، حقوق هيئات البث بوصفها "موضوعاً مختلفاً عن المصنفات"، مما يكمّل الحماية التقليدية التي تُمنح للمؤلفين والمبدعين بموجب حق المؤلف، ويعترف بالاستثمار والجهد الفريدين اللذين تنطوي عليهما أنشطة البث. ومن ثم، فإن الاستنساخ والتوزيع والنقل إلى الجمهور دون موافقة هيئة البث أمر غير قانوني. وتعترف بلدان أخرى، مثل الهند واليابان والصين، بحقوق هيئات البث بوصفها حقوقاً مجاورة تشبه حق المؤلف، إذ تُمنح هيئات البث حقوقاً استئثارية في التحكم في كيفية استخدام برامج البث الخاصة بها وتعميمها. وتبرز هذه النهوج المختلفة التنوع العالمي في طرائق التعامل مع حقوق هيئات البث.

رابعاً. نقاش بشأن حماية برامج البث المباشر بموجب حق المؤلف

4. غالباً ما تكون طبيعة المحتوى "عابرة" في إطار برامج البث المباشر – أي تُنقل البيانات في الوقت الفعلي دون إنشاء نسخة ثابتة أو دائمة. وتظل مسألة ما إذا كان "المحتوى المباشر" لبرنامج البث محمياً بموجب حق المؤلف موضوع مناقشات مستفيضة في الأوساط الأكاديمية والقضائية. وإذ لم يُبت في هذه المسألة بعد، فإن المادة 2(2) من اتفاقية برن تترك تحديد شرط التثبيت لقرار الدول الأعضاء. وفي القسم 17(6) من *قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات للمملكة المتحدة لسنة 1988* ، تُشكّل النسخة "العابرة" من المصنف تعدياً على حق المؤلف، وإن لم يُبت بعد على المستوى العالمي في مسألة اعتبار التخزين المؤقت في ذاكرة الوصول العشوائي للجهاز تعدياً على حق المؤلف.

خامساً. برامج البث وتراخيص البث عبر الإنترنت

5. عادةً ما تتطلب إعادة بث برنامج بث مباشر عن طريق البث عبر الإنترنت، وخاصةً عند البث للجمهور في مناطق متعددة، حصول هيئة البث على تراخيص لضمان امتثالها لقوانين حق المؤلف وحصولها على الحقوق اللازمة من مالكي المحتوى. وتعتمد التراخيص المحددة التي تحتاجها هيئة البث على عوامل مثل نوع المحتوى موضوع البث، والبلدان المشمولة بالبث، والأطر القانونية للبلدان المعنية. وقد يكون الترخيص الصالح إما ترخيصاً إجبارياً بموجب القانون وإما موافقة مالك حق المؤلف. وتشمل التراخيص اللازمة لبث برامج البث المباشر عبر الإنترنت أساساً تراخيص البث، وتراخيص حقوق الأداء، وتراخيص حق المؤلف، والتراخيص الجغرافية الخاصة بالبلدان، وتراخيص حقوق الأداء الرقمية.

سادساً. وسائل إعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر

6. يلجأ المتعدون إلى وسائل عدة، منها البث الأحادي الجهة (unicast) والبث المتعدد الجهات (multicast) والمحتوى الناتج عن المستخدم (UGC) والشبكات الخاصة الافتراضية (VPN)، من أجل إعادة البث غير القانوني لبرامج البث المباشر. فيرسل نموذج البث الأحادي الجهة (unicast) - وهو نموذج بث من طرف إلى آخر - المحتوى مباشرةً من خادم إلى مستخدم فردي، في حين يرسل نموذج البث المتعدد الجهات (multicast) المحتوى إلى مستخدمين متعددين في الوقت نفسه، مما يسهِّل التوزيع غير المصرح به للمواد المحمية بموجب حق المؤلف. وتشهد منصات المحتوى الناتج عن المستخدم (UGC) شعبية متزايدة حيث يرفع أفراد المواد المحمية بموجب حق المؤلف على تلك المنصات دون إذن، مما يطرح صعوبات كبيرة بالنسبة إلى منشئ المحتوى وجهات التوزيع. وعلى الرغم من أن استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) قانوني، فقد أصبحت تلك الشبكات وسيلة للتحايل على القيود

الجغرافية والوصول إلى المحتويات المحجوبة. وتقوض هذه الوسائل حقوق هيئات البث وحقوق الملكية الفكرية وتؤدي إلى تكبد هيئات البث خسائر مالية كبيرة.

سابعاً. رؤى تشريعية وقضائية حديثة لمكافحة البث غير القانوني عبر الإنترنت لبرامج البث المباشر

7. يطرح البث المباشر غير القانوني عبر الإنترنت تحديات كبيرة في مجال إنفاذ حق المؤلف. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، يجرّم *قانون حماية البث القانوني* الذي اعتُمد مؤخراً البث الواسع النطاق للمواد المحمية بموجب حق المؤلف بوصفها جناية يعاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات (10 سنوات للجرائم اللاحقة). ووفقاً لذلك القانوني، فإن "من غير القانوني إتاحة أو توفير خدمة بث رقمي غير قانوني للجمهور عن عمد للحصول على مزية تجارية أو تحقيق مكاسب مالية خاصة". وفي قضية *United States ضد Joshua Streit* لعام 2023، كان موقع جوشوا ستريت الإلكتروني مسؤولاً عن البث المباشر غير القانوني لمحتويات محمية بموجب حق المؤلف من البطولات الرياضية الاحترافية الكبرى. وكان ستريت أول شخص يُتهم ويُدان بموجب القانون الجديد، وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات من الإفراج المشروط وبسداد مبلغ قدره 2,995,272.64 دولاراً أمريكياً على سبيل التعويض و500,000 دولار أمريكي على سبيل المصادرة.

8. وفي إيطاليا، دخل القانون رقم 93 لسنة 2023 المعنون *"أحكام لمنع وقمع النشر غير القانوني للمحتوى المحمي بموجب حق المؤلف عن طريق شبكات الاتصالات الإلكترونية"* حيز النفاذ اعتباراً من 8 أغسطس 2023. ويشكّل هذا القانون خطوة حاسمة في جهود الحد من البث المباشر غير القانوني. وبموجب ذلك القانون، يعاقَب كل من يوزع أفلاماً أو مسلسلات تلفزيونية أو أحداثاً رياضية أو مباريات كرة قدم بغرامة قدرها 15,000 يورو كحد أقصى وبالحبس لمدة تتراوح بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات في حالات الإدانة الجنائية. وتُفرض غرامة قدرها 5,000 يورو كحد أقصى على من "يستهلك" "كمية كبيرة من المصنفات أو المواد المحمية". وإلى جانب التدابير التشريعية، كان القضاء الإيطالي سبّاقاً في إصدار أوامر قضائية وحجب المواقع الإلكترونية عن طريق أوامر إدارية من هيئة ضمانات الاتصالات (AGCOM).

9. وفي كندا، حصل *"قانون تعديل قانون البث وإدخال ما يتبعه من تعديلات في القوانين الأخرى"* على الموافقة الملكية في 20 أبريل 2023. وتحظر المادة الفرعية 2(3) من ذلك القانون على أي شخص أن يبث عبر الإنترنت عروضاً حية من مسارح الفنون المسرحية أو قاعات الحفلات الموسيقية أو غيرها من الأماكن. وقد أصدرت المحكمة الفيدرالية الكندية حكماً في قضية *Roger Media Inc Group TVA Inc ضد John Doe 1, John Doe 2 and others* بتاريخ 28 يوليو 2023، وأمرت فيه مزودي خدمة الإنترنت الكنديين بحظر البث المباشر المقرصن لمباريات دوري كرة القاعدة الرئيسي (MLB). وبالمثل، أصدرت فرنسا والصين أحكاماً قضائية وسنتا تشريعات للحد من التهديد الذي يشكله البث المباشر غير قانوني.

10. وأصدرت محكمة دلهي العليا حكماً في قضية *Star India Private Limited ضد Jio Live TV* بتاريخ 27 سبتمبر 2023، ومنعت بموجبه Jio Live TV ومواقع القرصنة الأخرى من بث مباريات كأس العالم للكريكت للرجال لعام 2023. وأمرت المحاكم مزودي خدمات الإنترنت بحظر مواقع القرصنة التي تبث محتوى مباشراً بطريقة غير قانوني وفرض غرامات باهظة على المتورطين في عمليات البث المباشر غير القانوني. وتُعدّ هذه التطورات التشريعية والقضائية الحديثة خطوات إيجابية في المعركة ضد البث المباشر غير القانوني.

ثامناً. سبل الانتصاف لمكافحة البث غير القانوني للأحداث الحية

11. تتوفر مجموعة من سبل الانتصاف القانونية والتقنية المتاحة لمكافحة البث المباشر غير القانوني، منها أوامر الحجب الزجرية، ونظم الاستجابة المتدرجة، وإشعارات إنهاء الخدمة، والعقوبات المتكررة، والحجب الجغرافي، وتحديد الموقع الجغرافي، والتشفير، والعلامات المائية، وغيرها من الحلول القانونية والتكنولوجية الرامية إلى تحديد برامج البث المباشر غير المصرح بها وحجبها في الوقت الفعلي. وتُستخدم نظم الاستجابة المتدرجة آليات المراقبة والكشف والإشعار أو التحذير والتعليق المؤقت لاستهداف الأفراد والمتعدين المتكررين المتورطين في عمليات البث غير المصرح بها. ويواجه المتعدون المسؤولون عن عمليات البث غير القانوني عقوبات متكررة.

12. ويُعدّ الحجب الجغرافي وتحديد الموقع الجغرافي من الحلول التكنولوجية التي تقيّد إمكانية النفاذ بناءً على المواقع الجغرافية للمستخدمين، مما يحد من نسب المشاهدة غير المصرح بها. وفي المقابل، يسمح التشفير لمالكي المحتوى و/أو هيئات البث بتشفير البيانات أو تعتيمها من أجل قصر إمكانية النفاذ على الجمهور المستهدف. وتشكّل العلامات المائية أداةً فعالةً لتحديد مصدر برامج البث غير القانونية ومساعدة السلطات على تعقبه والتعامل معه بشكل مناسب. وفضلاً عن ذلك، اعتمدت العديد من البلدان مدونات قواعد سلوك و/أو مذكرات تفاهم ضد البث المباشر غير القانوني، مما شجَّع مختلف الجهات المعنية - مثل مزودي المحتوى، ومنصات البث، وجهات إنفاذ القانون، والسلطات التنظيمية - على الامتثال للوائح. وعلى الرغم من سبل الانتصاف المذكورة آنفاً، فإن مكافحة البث المباشر غير القانوني تواجه تحديات مستمرة.

تاسعاً. الثغرات في التصدي للبث المباشر غير القانوني

13. إن اكتشاف المحتويات الخاضعة للبث غير القانوني والتحقق منها في الوقت الفعلي عملية تتطلب وقتاً طويلاً. وقد يكون الحدث الحي قد انتهى أو وصل إلى مجتمع أوسع قبل أن تُتخذ الإجراءات القانونية. وسمحت آليات الإنفاذ التي تفتقر إلى نهج استباقي و"حسن التوقيت" بازدهار البث المباشر غير المصرح به، مما شجع الأفراد على توزيع المحتوى المباشر المحمي بموجب حق المؤلف بشكل غير قانوني عبر الإنترنت.

14. وتُحدّ العديد من التحديات والقيود من كفاءة "سبل الانتصاف القائمة" لمكافحة البث المباشر غير القانوني. وإن سبل الانتصاف القائمة، مثل أوامر الحظر الزجرية، ونظم الاستجابة المتدرجة، والحجب الجغرافي، وإشعارات إنهاء الخدمة، تعتريها ثغرات تقوض الإنفاذ الفعال. فاستصدار الأوامر الزجرية مثلاً يتطلب وقتاً طويلاً وموارد كثيرة، مما قد يؤخر حجب عمليات البث غير القانونية في الوقت الفعلي. وتفتقر نظم الاستجابة المتدرجة، رغم فعاليتها من الناحية النظرية، إلى التوحيد والاتساق فيما بين البلدان، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الإنفاذ. ويمكن للمستخدمين التحايل على الحجب الجغرافي باستخدام الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN)، مما يقلل من فعاليتها. وعلى الرغم من أن إشعارات إنهاء الخدمة أداة قيمة، فإنها تفرض غالباً عبء مراقبة المحتوى غير القانوني على مالكي المحتوى الذين قد يعانون لمواكبة الحجم الهائل من المواد المتعدية. وعلى الرغم من الأهمية المحورية لسبل الانتصاف هذه، فإن معالجة قيودها الجوهرية المرتبطة بتنفيذها عملياً في ظل تطور التكنولوجيا يشكل تحدياً ملحاً.

15. وأما على الصعيد العالمي، فتوجد اختلافات وتناقضات وثغرات كبيرة بين الأطر القانونية القائمة التي تحمي حقوق هيئات البث. فما قد يعدّه أحد البلدان تعدياً على حق المؤلف، قد لا يتعامل معه بلد آخر بالخطورة نفسها، مما يؤدي إلى استراتيجيات إنفاذ غير متجانسة. وإن اختلاف القوانين واللوائح بين مختلف البلدان يجعل من الصعب وضع نهج موحد لمكافحة البث المباشر غير القانوني. ولذلك، فمن الأهمية بمكان وضع إطار للملكية الفكرية يكون موحداً وعابراً للولايات القضائية من أجل مكافحة البث المباشر غير القانوني، وإن ظلت التحديات العابرة للحدود فيما يخص البث المباشر غير القانوني مصدر قلق كبير.

16. ويكتنف الغموض تحديد مسؤوليات المراقبة المسندة إلى "الوسطاء عبر الإنترنت" فيما يتعلق بمنع البث المباشر غير القانوني. إذ لا توجد آليات موحدة تفرض على الوسطاء التحكم في التعدي على حق المؤلف، أو الاضطلاع بدور نشط، أو مواجهة المستخدمين لوقف تبادل المحتويات المباشرة غير القانونية. وإن تحديد مسؤوليات صارمة في مجال المراقبة للوسطاء سيساعد الهيئات التنظيمية على إقناع الوسطاء بالتزاماتهم القانونية المتعلقة بمراقبة ومراجعة المحتويات المباشرة غير القانونية التي تمر عبر شبكاتهم بدقة للحد من حجم تبادل المحتويات المباشرة غير القانونية.

17. وتتمثل إحدى العقبات العالمية الرئيسية في "محدودية الموارد والتمويل" لوكالات إنفاذ القانون من أجل التحقيق مع المتعدين المسؤولين عن البث المباشر غير القانوني ومحاكمتهم. وتواجه العديد من وكالات إنفاذ القانون قيوداً فيما يتعلق بتعميم الخبرات القانونية والتقنية في هذا الشأن؛ وتوفير أنشطة تدريب محلية ودولية لمساعدة جهات إنفاذ القانون؛ والحصول على دعم مالي كافٍ، مما يحد من قدرتها على مكافحة البث المباشر غير القانوني بشكل فعال.

18. وقد يؤدي دمج التقنيات المتطورة في المنصات الشبكية إلى تعزيز قدرتها بشكل كبير على اكتشاف ومنع نشر المحتوى غير القانوني، مما يضمن استجابة أكثر استباقية وكفاءة في الوقت الفعلي.

19. وتتمثل عقبة أخرى في عدم وجود اقتراحات لتعزيز "العقوبات" العالمية بغية ردع الجناة المحتملين عن الانخراط في عمليات إعادة البث المباشر غير القانونية. ويجب توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها إلى المتعدين. وإن سن عقوبات صارمة، بما في ذلك عقوبات جنائية مثل تمديد قانون التقادم للجرائم التي تنطوي على إعادة البث المباشر غير القانوني لمحتويات محمية بموجب حق المؤلف، سيضمن أن يواجه المتعدون عواقب خطيرة عند الانخراط في أنشطة البث المباشر غير القانوني.

20. فباختصار، توجد حاجة ماسة إلى اعتماد تدابير قانونية وتقنية وتدابير إنفاذ قوية من أجل مكافحة البث غير القانوني - بما يشمل الحلول التكنولوجية، والإصلاحات التشريعية، وسُبُل التعاون الدولية والقطاعية - لضمان النمو المستدام للبث المباشر وحماية حقوق هيئات البث ومنشئي المحتوى وهيئات التوزيع المشروعة في الوقت الفعلي.

[نهاية الوثيقة]